

## قانون مثنى الاراضى

رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٧

وهو يقضى بتنظيم ممارسة تميمين الاراضى في فلسطين

سنّ المندوب السامى لفلسطين ، بعد استشارة المجلس الاستشارى ، ما يلى :-

اسم القانون المادة ١ يطلق على هذا القانون اسم قانون مثنى الاراضى لسنة ١٩٤٧  
تفسير اصطلاحات المادة ٢ يكون للالفاظ والعبارات التالية ، الواردة فى هذا القانون ، المعانى المخصصة لها أدناه :-

تنصرف لفظة «المدير» الى مدير تسوية الاراضى

ويراد بعبارة «تممين الاراضى» تميمين أو تقدير قيمة الاراضى مقابل ربح أو مكافأة

ويقصد بعبارة «مثنى الاراضى» أى شخص يحمل رخصة ، أو يعتبر أنه يحمل رخصة ، تجيز له تعاطى مهنة مثنى أراض بمقتضى هذا القانون

وتنصرف لفظة «الرخصة» الى الرخصة التى تجيز لحاملها تعاطى مهنة مثنى الاراضى في فلسطين ، منوحة بمقتضى أحكام هذا القانون

وتعنى عبارة «تعاطى مهنة مثنى أراض» تميمين أية أرض ، وتشمل اسداء المشورة أو القيام بأى عمل أو تقديم أية خدمة تتعلق بتممين أراض مقابل مكافأة ، مما يسديه أو يقوم به أو يؤديه عادة مثنى الاراضى

المادة ٣-١) يحظر على أى شخص أن يتعاطى مهنة مثنى أراض ، أو أن يتظاهر ، مباشرة أو ضمنا ، بأنه يتعاطى ، أو بإمكانه أن يتعاطى ، أو أنه يملك الشروط التى تؤهله لأن يتعاطى ، مهنة مثنى أراض ، الا اذا كان يحمل رخصة ، أو يعتبر أنه يحمل رخصة :

حصرتميمين الاراضى  
فى الاشخاص  
ارخصين فقط

ويشترط فى ذلك أن لا يمنع هذا القانون أى موظف عام أو عضو فى مجلس ، أو لجنة ، أو محكمة ، أو هيئة مماثلة من الاشخاص ، مؤسسة أو مؤلفة بحكم قانون أو تشريع أو بمقتضاء ، من تميمين أية أرض ، أو من اداء الشهادة بشأن قيمة أية أرض ، أمام أى محكم ، أو محكمة ، أو موظف عام ، أو

سلطة محلية ، أو أمام أى مجلس ، أو لجنة ، أو محكمة ، أو هيئة مماثلة من الأشخاص مخولة أو مكلفة بمقتضى أى قانون أو تشريع سماع البينات بشأن تميمين الاراضى في سياق ممارسة أعمالها الرسمية

(٢) مع مراعاة أحكام هذا القانون ، لا يجوز لاي محكم أو محكمة أو موظف عام ، أو سلطة محلية ، أو مجلس ، أو لجنة ، أو محكمة ، أو هيئة مماثلة من الأشخاص مخولة أو مكلفة بمقتضى أى قانون أو تشريع ، سماع البينات بشأن تميمين الاراضى ، أن تقبل في معرض البينة ، بيانا أو تقريرا يقدمه أى شخص بشأن قيمة أية أرض ، الا اذا كان ذلك الشخص يحمل رخصة أو يعتبر أنه يحمل رخصة

المادة ٤- (١) يقدم طلب الحصول على رخصة لتعاطى مهنة مضمن أراض الى الرخص المدير ، وللمدير أن يمنح الرخصة اذا اقتنع بأن الطالب :-  
(أ) قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره ،

(ب) من ذوى الاخلاق الحميدة ،

(ج) فلسطينى الجنسية، أو يحمل اذنا يجيز له الإقامة الدائمة في فلسطين، أو موظف عام ،

(د) قد اجتاز امتحانا أقره المدير يتناول مبادئ مهنة تميمين الاراضى وكيفية ممارستها ، وكان في غضون السنوات الثلاث السابقة لتقديم طلب الرخصة مباشرة مستخدما بانتظام لدى شخص يحمل رخصة ، أو يعتبر أنه يحمل رخصة ، وكان يعمل بانتظام خلال تلك المدة في مساعدة ذلك الشخص في أعمال التميمين :

ويشترط فى ذلك أن تكون للمدير صلاحية اعفاء مقدم الطلب من الامتحان المشار اليه أعلاه ، كليا أو جزئيا، لدى اقتناعه بأن مقدم الطلب يحمل شهادة رفيق أو زميل ملازم فى المعهد الملكى للمساحين المجازين فى المملكة المتحدة أو أنه يحمل دبلوم عضوية معهد ذى صبغة مماثلة اعترف به المدير باعلان نشر فى الوقائع الفلسطينية

(٢) تعتبر الرخصة قانونية لمدة خمس سنوات

(٣) يجوز للمدير ، بمحض اختياره ، أن يمدد أجل الرخصة لمدد أخرى لا تتجاوز كل مدة منها خمس سنوات

(٤) يستوفى رسم قدره خمسة جنيهات عن منح الرخصة وعن كل مرة تجدد فيها ويدفع هذا الرسم حامل الرخصة للمدير

(٥) اذا تخلف حامل الرخصة عن ارسال الرسم المستحق عليه الى المدير ، خلال أية مدة قد يحددها المدير ، يحق للمدير ، بأمر يصدره موقع بامضائه ، أن يوقف العمل بالرخصة للمدة التي قد يحددها في ذلك الامر

المادة ٥—(١) يترتب على كل من يقدم طلبا للحصول على رخصة ويكون مكلفا باجتياز الامتحان المشار اليه في المادة الرابعة ، ان يقدم طلبا للمدير لاداء ذلك الامتحان

الامتحان

(٢) يجرى الامتحان المذكور في الاوقات وبالصوره وحسب الشروط التي قد يعينها المدير ، ويجب أن يكون المتقدمون للامتحان من خريجي جامعة يعترف بها المدير ، أو ممن اجتازوا امتحان الاجتياز الى التعليم العالى الفلسطينى ، أو أى امتحان آخر يماثله ، ويرى المدير أنه يقيم الدليل على أن المتقدمين للامتحان قد تلقوا تعليما ثانويا وافيا

(٣) يترتب على كل طالب سمح له بتقديم الامتحان أن يدفع للمدير رسم امتحان قدره جنيهان ، سواء أأعفى ذلك الطالب من جزء من الامتحان أم لا

المادة ٦ يجوز لكل من لحقه حيف من جراء رفض المدير منحه رخصة أو تجديد رخصته ، أو تخلفه عن منحها أو تجديدها مدة قدرها ستة أشهر من تاريخ تقديمه طلبا للحصول على الرخصة، أن يستأنف ذلك الرفض أو التخلف، حسب مقتضى الحال ، الى المحكمة العليا بصفقتها محكمة عدل عليا ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه اشعار الرفض ، أو خلال ثلاثة أشهر من بعد انتهاء مدة الستة أشهر التي تلى تاريخ تقديمه طلب الرخصة أو تجديدها ، وللمحكمة العليا لدى النظر في الاستئناف ، أن تصدر الانهاءات التي تستصوبها في القضية ، بما في ذلك مصاريف ورسوم الاستئناف ، ويكون الأمر الذى تصدره المحكمة العليا نهائيا ومبرما

استئناف رفض  
منح الرخص أو  
التخلف عن  
منحها أو  
تجديدها

الغاء الرخصة  
وتوقيف العمل بها

المادة ٧- (١) اذا اقتنع المدير بأن أحد مضمني الاراضي —

(أ) قد سلك سلوكا شائنا بمهنته كمضمن أرض ، أو

(ب) قد استحصل على الرخصة بالاستناد الى بيانات كاذبة ، أو

(ج) ثبت أنه غير كفوء للقيام بواجباته كشخص يتعاطى مهنة مضمن  
أراض أو أنه كثير الاهمال في قيامه بواجباته ، أو

(د) قد خالف باصرار أحكام هذا القانون ، أو تخلف عن مراعاتها، أو

(هـ) قد أدين بارتكاب جرم جزائي ، خلاف الجرائم التي ينطبق عليها  
هذا القانون ،

يجوز للمدير ، في أى وقت من الاوقات ، بأمر يصدره موقع بامضائه أن يلغى  
رخصته ، أو أن يوعز بايقاف العمل بها ، للمدة التي يعينها في ذلك الامر :

ويشترط في ذلك أن لا يصدر أمر بالغاء أية رخصة أو بتوقيف العمل  
بها بمقتضى هذه الفقرة ، الا بعد أن تتاح الفرصة لمضمن الاراضي المختص  
لتقديم لائحة كتابية يبسط فيها دفاعه

(٢) ايفاء بالغايات المقصودة من هذه المادة ، يعتبر مضمن الاراضي أنه  
أتيح له فرصة لتقديم لائحة كتابية يبسط فيها دفاعه ، اذا أرسل اليه شخصيا  
اشعار بالغاء الرخصة أو توقيف العمل بها المنوى قبل ثلاثين يوما على الأقل من  
صدور أمر الالغاء أو التوقيف ، أو اذا ترك ذلك الاشعار في محل اقامته  
الاعتيادي الاخير ، أو أرسل اليه بالبريد المسجل الى محل اقامته الاعتيادي  
الاخير

(٣) يجوز للمدير بأمر يصدره موقع بامضائه أن يلغى أية رخصة اذا  
اقتنع بان حامل الرخصة —

(أ) لم يعد يحق له الاقامة بصورة دائمة في فلسطين ، أو

(ب) قد توفي

(٤) لدى صدور أمر بالغاء الرخصة أو بتوقيف العمل بها بمقتضى هذه المادة ، يترتب على حامل الرخصة التي ألغيت أو أوقف العمل بها أن يسلمها للمدير ، وإذا توفى حامل الرخصة ، يترتب على ممثله الشخصي القانوني أن يسلم رخصته للمدير

(٥) يجوز لكل من لحقه حيف من جراء الامر الصادر بالغاء رخصته أو إيقاف العمل بها بمقتضى هذه المادة ، أن يستأنف ذلك الامر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه اشعارا بصدوره الى المحكمة العليا ، بصفتها محكمة عدل عليا. وللمحكمة العليا لدى النظر في الاستئناف ، أن تصدر الانهائات التي تستصوبها في القضية ، بما في ذلك مصاريف ورسوم الاستئناف. ويكون الامر الذي تصدره المحكمة العليا نهائيا ومبرما

المادة ٨- (١) تنشر قائمة بأسماء مئمنى الاراضى فى الوقائع الفلسطينية مرة فى السنة

النشر فى الوقائع  
الفلسطينية

(٢) ينشر فى الوقائع الفلسطينية اسم وعنوان كل شخص ألغيت رخصته أو أوقف العمل بها بمقتضى هذا القانون بعد الغاء الرخصة أو إيقاف العمل بها مباشرة

المادة ٩- (١) (أ) لا يجوز لاي شخص ، خلاف من يحمل رخصة أو من يعتبر أنه يحمل رخصة ، أن يستعمل لقب «مئمن اراض» سواء باضافة أى وصف آخر أم بدون ذلك

استعمال عبارات  
يستدل منها على  
حيازة المؤهلات  
المقتضاة

(ب) لا يجوز لاي شخص ، خلاف من يحمل رخصة أو من يعتبر أنه يحمل رخصة ، أن يستعمل أى لقب أو وصف ، سواء أكان معبرا عنه بكلمات أو حروف، يستدل منه ضمنا أو يبعث على الاعتقاد، ضمن الحد المعقول ، بأنه حائز على المؤهلات التي تجيز له تسمين الاراضى

(٢) لا يجوز لاي شخص ، خلاف من يحمل رخصة أو من يعتبر أنه يحمل رخصة ، أن يتظاهر باعلان يعلقه على محل عمله أو فى أى مكان آخر ، أو بأية وسيلة أخرى مهما تكن ، بأنه قادر أو مستعد أو أهل للقيام بتسمين الاراضى ، أو لاداء أى عمل أو خدمة يؤديها عادة مئمن الاراضى

- المادة ١٠ لا يحق لاي شخص أن يحصل بواسطة أية محكمة رسماً أو أجراً لقاء تمينه أرضاً أو ادائه عملاً أو خدمة تؤخذ من قبيل تعاطي مهنة مهن اراض ، الا اذا كان يحمل رخصة أو يعتبر أنه يحمل رخصة
- المادة ١١ اذا قام مهن اراض بالانضمام الى شخص أو اشترك مع شخص لا يحمل رخصة أو لا يعتبر أنه يحمل رخصة ، أو اذا ساعد شخصاً لم يكن مستخدماً لديه ولم يكن يحمل رخصة أو يعتبر أنه يحمل رخصة ، في تمين ارض ، يعتبر المهن انه سلك سلوكاً شائناً بمهنته ، ويجوز الغاء رخصته أو إيقاف العمل بها بمقتضى المادة السابعة
- المادة ١٢ لا يجوز لاي مهن اراض أن يستخدم أى شخص ألفت رخصته أو أوقف العمل بها بمقتضى المادة السابعة بأية صفة تتصل بمهنته في وقت يكون فيه الغاء الرخصة أو إيقاف العمل بها لا يزال نافذ المفعول ، الا بعد الحصول على اذن بذلك من المدير
- المادة ١٣- (١) كل من لا يحمل رخصة أو لا يعتبر أنه يحمل رخصة ، وتعاطي مهنة مهن اراض ، أو تظاهر ، مباشرة أو ضمناً ، بأنه يتعاطي مهنة مهن اراض أو أنه قادر أو مستعد أو أهل للقيام بتأمين الاراضي ، يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب ، لدى ادائه ، بالحبس مدة ستة أشهر ، أو بغرامة قدرها خمسون جنياً ، أو بكلتا هاتين العقوبتين معاً
- (٢) كل من لا يحمل رخصة أو لا يعتبر أنه يحمل رخصة ، واتخذ لنفسه أو استعمل لقب مهن اراض بالاضافة الى أى وصف آخر أو بدون ذلك ، أو خالف أيّاً من أحكام المادة التاسعة على أى وجه آخر ، يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب ، لدى ادائه ، بغرامة قدرها خمسون جنياً
- (٣) كل من خالف أى حكم من أحكام هذا القانون ، أو تخلف عن مراعاته ، ولم تكن قد عينت عقوبة خاصة لمخالفته تلك أو تخلفه ذاك ، يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب ، لدى ادائه ، بغرامة قدرها عشرون جنياً

تحصيل الرسوم  
أو الأجور

حضر اشترك  
مهن الاراضي  
مع شخص لا  
يحمل رخصة

حضر استخدام  
شخص ألفت  
رخصته أو أوقف  
العمل بها

الجرائه  
والعقوبات

- ٢٩٨ الوقائع الفلسطينية العدد ١٦٠٤ - الملحق رقم ١ ١٦ آب سنة ١٩٤٧
- تبليغ اداة  
مشن اراض
- المادة ١٤ مع مراعاة الاستثناءات التي قد ينص عليها في تعليمات يصدرها قاضي القضاة ، يقتضى على مسجل المحكمة ، أو على حاكم الصلح اذا لم يكن ثمة مسجل للمحكمة التي ادانت أى مشن اراض بجرم ، أن يبلغ أمر تلك الادانة فوراً للمدير وأن يرسل له :-
- (أ) نسخة عن نص التهمة الخطية أو نسخة عن الاتهام (حسب مقتضى الحال) المقدمة فى الاجراءات التي انتهت بتلك الادانة ،
- (ب) ونسخة عن الحكم والعقوبة الصادرين بحق المشن لدى ادانته من قبل تلك المحكمة ،
- ويجب أن يصدق المسجل أو حاكم الصلح ، حسب مقتضى الحال ، على صحة تلك النسخ
- المادة ١٥ يجوز للمدير ، بموافقة المندوب السامى ، أن يصدر أنظمة فيما يتعلق بجميع الامور التالية أو أى أمر منها :-
- (أ) الاصول الواجب اتباعها والنماذج الواجب استعمالها بشأن :-
- (١) الطلبات التي تقدم للحصول على رخص أو لتجديد الرخص بمقتضى هذا القانون
- (٢) فقدان الرخص واستبدالها والرسوم الواجب دفعها
- (٣) طلبات الاذن بتقديم الامتحان المشار اليه فى المادتين الرابعة والخامسة وشروط تقديمه
- (ب) تنفيذ أحكام هذا القانون بوجه عام :
- ويشترط فى ذلك أن يظل النظام المدرج فى ذيل هذا القانون معمولاً به الى أن يعدل أو يلغى بنظام آخر
- المادة ١٦ يلغى قانون مشنى الاراضى :
- ويشترط فى ذلك أن كل من كان يحمل فى تاريخ بدء العمل بهذا القانون رخصة بتعاطى مهنة مشن اراض صادرة بمقتضى قانون مشنى الاراضى ، يعتبر من ذلك التاريخ وبعده حتى انتهاء مدة الرخصة ، أنه يحمل رخصة بتعاطى مهنة مشن اراض صادرة بمقتضى هذا القانون ويكون خاضعاً لكافة أحكامه
- الغاء واستثناء  
الباب ٨٢

## الذيل

## (المادة ١٥)

- المادة ١- (١) يطابق على هذا النظام اسم نظام مسمى الاراضى لسنة ١٩٤٧ اسم النظام
- (٢) في هذا النظام تعنى عبارة «موظف في ادارة اللواء» حاكم اللواء الذى يقيم فيه الطالب عادة ، أو نائب حاكم اللواء، أو مساعد حاكم اللواء المعين لذلك اللواء ، أو موظف ادارة اللواء المسئول عن ادارة القضاء أو التشكيل الادارى الذى يقيم فيه الطالب عادة
- المادة ٢- (١) يترتب على كل من ينوى تقديم طلب للحصول على رخصة خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا القانون فى الوقائع الفلسطينية ، أن يبلغ المدير ذلك خلال ستة أشهر تقويمية من تاريخ نشر هذا القانون على الوجه المذكور ، ويترتب على كل من ينوى تقديم طلب للحصول على رخصة بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ نشر هذا القانون فى الوقائع الفلسطينية ، أن يبلغ المدير ذلك خلال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل التاريخ الذى ينوى فيه تقديم الطلب للحصول على الرخصة
- (٢) يوضع التبليغ المشار اليه فى الفقرة (١) من هذه المادة حسب صيغة النموذج المدرج فى الملحق (أ) لهذا الذيل ، ويوقع بامضاء الشخص الذى يود تقديم الطلب للحصول على رخصة ، وبامضاء مثنى الاراضى الذى يعمل ذلك الشخص لديه أو تحت اشرافه
- المادة ٣- (١) يجرى الامتحان المشار اليه فى المادتين الرابعة والخامسة فى القدس مرة فى السنة خلال شهر آذار من كل سنة تقويمية أو بعده فى الاوقات التى يعينها المدير ، ويقوم المدير بنشر التواريخ التى سيجرى فيها الامتحان باعلان ينشر فى الوقائع الفلسطينية قبل تاريخ الامتحان بمدة لا تقل عن الشهر
- (٢) يوضع طلب الحصول على اذن بتقديم الامتحان حسب صيغة النموذج المدرج فى الملحق «ب» لهذا الذيل ، ويرفق بشهادات تثبت درجة تحصيل الطالب بصورة عامة ، وبرسم امتحان قدره جنيهان. ويجب أن يصل الطلب الى المدير فى تاريخ لا يتجاوز اليوم الحادى والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة السابقة للسنة التى سيجرى فيها الامتحان

الامتحان وطلب  
الحصول على اذن  
لتقديم الامتحان



الوقائع الفلسطينية العدد ١٦٠٤ - الملحق رقم ١ ١٦ آب سنة ١٩٤٧ ٣٠٠

المادة ٤ . يوضع طلب الحصول على رخصة حسب صيغة النموذج المدرج في الملحق «ج» لهذا الذيل ، ويوقع بامضاء الطالب وبامضاء مثنى الاراضى ، أو مثنى الاراضى ، الذين كان الطالب يعمل لديهم خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ الطلب مباشرة ، وبامضاء شاهدين يستطيعان أن يشهدا على حسن أخلاق الطالب ، على أن يكونا من الاشخاص المشار اليهم أدناه :—

طلب الحصول  
على رخصة

(أ) قاض

(ب) حاكم صلح

(ج) موظف في ادارة اللواء (حسبما ورد تعريفه في المادة الاولى)

(د) رئيس بلدية

(هـ) رئيس لجنة بلدية

(و) رئيس مجلس محلى

(ز) مدير بنك

ويرفق طلب الحصول على رخصة بالرسم المقرر وقدره خمسة جنيهات

المادة ٥ . يوضع طلب تجديد الرخصة حسب صيغة النموذج المدرج في الملحق «د» لهذا الذيل ، ويوقع بامضاء الطالب وبامضاء شخصين يستطيعان أن يشهدا على حسن أخلاق الطالب ، وعلى أنه لا يزال يمارس مهنة مثنى أراض بانتظام خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ الطلب مباشرة ، على أن يكون من الاشخاص المشار اليهم أدناه :—

طلب تجديد  
الرخصة

(أ) قاض

(ب) حاكم صلح

(ج) موظف في ادارة اللواء (حسبما ورد تعريفه في المادة الاولى)

(د) رئيس بلدية

(هـ) رئيس لجنة بلدية

(و) رئيس مجلس محلى

(ز) مدير بنك

ويرفق طلب تجديد الرخصة بالرسم المقرر وقدره خمسة جنيهات وبالرخصة التي انتهت مدتها أو قاربت الانتهاء

١٦ آب سنة ١٩٤٧ الوقائع الفلسطينية العدد ١٦٠٤ - الملحق رقم ١ ٣٠١

الملحق (أ)

(المادة الثانية)

حضرة مدير تسوية الاراضى المحترم

أنا الموقع أدناه (الاسم الكامل للشخص الذى ينوى تقديم الطلب) أحيطكم علما بأننى أنوى تقديم طلب للحصول على رخصة لتعاطى مهنة مضمن أراض

(توقيع الشخص الذى ينوى تقديم الطلب) .....

.....

(العنوان) .....

.....

التاريخ .....

.. وأنا الموقع أدناه (اسم المستخدم كاملا) أصرح بأن (الاسم الكامل للشخص الذى ينوى تقديم الطلب) المذكور مستخدم لدى / تحت اشرافى ، وهو يعمل بانتظام فى مساعدتى على القيام بأعمال مهنتى كمضمن أراض

(توقيع مضمن الاراضى).....

(العنوان) .....

.....

(الوظيفة ، اذا وجدت).....

التاريخ .. (رقم وتاريخ الرخصة).....

الملحق (ب)

(الفقرة (٢) من المادة الثالثة)

حضرة مدير تسوية الاراضى المحترم

قانون مضمن الاراضى لسنة ١٩٤٧

طلب الحصول على اذن لتقديم الامتحان

اسم عائلة الطالب.....

أسماء الطالب الأخرى.....

تاريخ الميلاد.....

٣٠٢ الوقائع الفلسطينية العدد ١٦٠٤ - الملحق رقم ١ ١٦ آب سنة ١٩٤٧

العنوان.....  
السنة التي ينوي الطالب تقديم الامتحان خلالها.....  
اللغة الرسمية التي يرغب الطالب في تقديم الامتحان بها.....  
الشهادة أو الشهادات المقدمة لاثبات درجة  
تحصيل الطالب بصورة عامة  
.....(١)  
.....(٢)  
.....(٣)  
التاريخ..... التوقيع.....

الملحق (ج)

(المادة الرابعة)

قانون مثنى الاراضى لسنة ١٩٤٧

طلب الحصول على رخصة

- ١- اسم عائلة الطالب.....
- ٢- أسماء الطالب الأخرى.....
- ٣- تاريخ الميلاد.....
- ٤- العنوان.....
- ٥- هل الطالب فلسطيني الجنسية؟.....
- ٦- اذا كان الجواب نلى البند (٥) بالنفى ، فهل حصل الطالب على اذن بالاقامة في فلسطين بصورة دائمة؟.....
- ٧- هل الطالب موظف عام في فلسطين؟.....
- ٨- أذكر أسماء مثنى الاراضى الذين استخدم الطالب لديهم أو تحت اشرافهم خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ طلبه ، مع تواريخ الاستخدام :-

أستخدم

الى

من

الاسم

.....  
.....  
.....

١٦ آب سنة ١٩٤٧      الوفائع الفلسطينية العدد ١٦٠٤ - الملحق رقم ١      ٣٠٣

٩- أذكر التاريخ الذي اجتاز فيه الطالب الامتحان المقرر في المادة الرابعة من القانون.....

١٠- اذا لم يكن الطالب قد اجتاز الامتحان المقرر في المادة الرابعة من القانون ، فأذكر الاسباب التي يستند اليها الطالب في طلب الاعفاء.....

انتى أتقدم بطلب الحصول على رخصة لتعاطي مهنة مضمن أراض وفقاً لاحكام قانون مضمنى الاراضى لسنة ١٩٤٧ ، وأصرح بأن البيانات الآتفة الذكر هى صحيحة من جميع الوجوه التاريخ ..... توقيع الطالب.....

(ب) أنا\* بصفتى شخصاً يحمل رخصة لتعاطي مهنة مضمن أراض بمقتضى قانون مضمنى الاراضى لسنة ١٩٤٧ ، أصرح بأن البيان الوارد في البند (٨) أعلاه هو صحيح ، وان الطالب كان خلال المدة التي استخدم فيها لدى أو تحت اشرافى ، يعمل بانتظام في مساعدتى على القيام بأعمال مهنتى كمضمن أراض

التاريخ..... التوقيع..... رقم الرخصة.....  
التاريخ..... التوقيع..... رقم الرخصة.....  
التاريخ..... التوقيع..... رقم الرخصة.....

(ج) يجب أن يوقع التصريح الآتى شخصان يكون كل منهما اما قاضيا ، أو حاكم صلح ، أو موظفا في ادارة اللواء ، (حسبما ورد تعريفه في المادة الاولى من النظام) ، أو رئيس بلدية ، أو رئيس لجنة بلدية ، أو رئيس مجلس محلى ، أو مدير بنك

نصرح حسب معرفتنا الشخصية للطالب بأنه من ذوى الاخلاق الحسنة وان البيانات الواردة في الجزء (أ) من هذا الطلب هى صحيحة حسب ما توصلت اليه معرفتنا ومعلوماتنا واعتقادنا

التاريخ..... التوقيع.....  
الصفة.....  
التاريخ..... التوقيع.....  
الصفة.....

تستعمل صيغة المفرد أو الجمع حسب مقتضى الحال

٣٠٠ : الوفائع الفلسطينية العدد ١٦٠٤ - الملحق رقم ١ ١٦ آب سنة ١٩٤٧

الملحق (د)

(المادة الخامسة)

حضرة مدير تسوية الاراضي المحترم

قانون مثنى الاراضي لسنة ١٩٤٧

طلب تجديد الرخصة

- ١- اسم عائلة الطالب .....
- ٢- أسماء الطالب الأخرى .....
- ٣- عنوان الطالب .....
- ٤- رقم الرخصة التي انتهت مدتها أو قاربت الانتهاء .....
- ٥- تاريخ انتهاء العمل بها .....
- ٦- هل كان الطالب يتعاطى بانتظام مهنة مثنى أراض في فلسطين خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ الطلب مباشرة ؟

التاريخ ..... التوقيع .....

(ب) (يجب أن يوقع التصريح الآتي شخصان يكون كل منهما اما قاضيا ، أو حاكم صلح ، أو موظفا في ادارة اللواء (حسبما ورد تعريفه في المادة الاولى من النظام) ، أو رئيس بلدية ، أو رئيس لجنة بلدية ، أو رئيس مجلس محلي ، أو مدير بنك)

نصرح حسب معرفتنا الشخصية للطالب بأنه من ذوى الاخلاق الحسنة وأنه كان يتعاطى بانتظام مهنة مثنى أراض في فلسطين خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ الطلب مباشرة

التاريخ ..... التوقيع .....

الصفة .....

التاريخ ..... التوقيع .....

الصفة .....

الندوب السامى  
أ. غ. كنجهام

١٦ آب سنة ١٩٤٧